

وقوله ان تحمله على البدل فيه نظر. قال الصفار: لا يجوز أن يكون على البدل لأنه لغة قوم بأعيانهم، فالذي يقول أكلوني البراغيث إنما يجعل الواو علامة لا اسماً فهما وجهان. إلا أن للقائل أن يقول: كيف يجوز هذا لأنه أعاد الضمير على ما بعد من غير ضرورة تدعو إليه اللهم إذا عملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع فإنك تضمه والضرورة تدعو لذلك. وأما إذا عملت الثاني فلاي شيء يأتي بمضمرة ذلك الاسم ثم تبدله بعد منه فهذا لم تدع إلى الإتيان به ضرورة فكيف أجازته سيويه؟

فأما إجازته فلأن مذهبه أن يعود الضمير على ما بعده في البدل كما ذهب إليه الأخفش في قوله:

فلا تلمه ان ينام البائسا

وقد قلنا إنه لا يجوز.

وإنما أجازته لأن الضمير في هذا الباب يعود على ما بعد. وقد قلنا إن الفرق بين هذا وبين ما قبله بين لأن المضمرة العائد على ما بعده في هذا الباب مضطر إليه.

وقال الصفار في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى: ولم يذكر سيويه في (أين تظن زيدا منطلقاً)<sup>(1)</sup> إلا الأعمال، وقد قلنا إن الإلغاء يجوز على قلة، ووجه جوازه أن بعض المعمول تقدم فصار الظن متوسطاً ألا ترى أن أداة الاستفهام يعمل فيها الخبر الذي بعد الظن فإن كان المتقدم حرفاً لم يجز الإلغاء أصلاً وذلك: أظن زيدا منطلقاً، لأنه لم يتقدم معمول أصلاً.

---

(1) عبارة سيويه أين ترى عبد الله قائماً وهل ترى زيدا ذاهباً، ولم يقتصر سيويه على الاعمال كما ادعى الصفار بل قال: فإن قلت أين وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة - فيها - إذا استغنى بها الابتداء، قلت: أين ترى زيد وأين ترى زيدا.

انظر الكتاب 121/1 محققاً